CD/PV.1057
12 March 2007
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والخمسين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الاثنين، ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٧، الساعة ١٥/١٥

الرئيس: السيد خوان أنطونيو مارش (إسبانيا)

(A) GE.07-61070 110308 120308

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٥٧ لمؤتمر نزع السلاح.

حضرات النواب الموقرون، نبدأ اليوم سلسلة من الجلسات العامة التي سيكون فيها للمؤتمر شرف سماع كلمات عدد من وزراء خارجية بلدان أعضاء في المؤتمر وبلدان لها صفة المراقب فيه أيضاً. وإنه لشرف عظيم اليوم أن تكون بيننا سعادة السيدة ماريا فيرناندا إسبينوزا، وزيرة الخارجية والتجارة في إكوادور. وأود أن أؤكد لكم جميعاً أن الحكومة الجديدة في إكوادور قد جعلت من السلام واحدة من المسائل الرئيسية في سياساتها الحكومية وأنها تبذل جهوداً كبيرة لتنفيذ عمليات إزالة الألغام على حدودها. وأعطي الكلمة الآن للسيدة ماريا فيرناندا إسبينوزا، وزيرة الخارجية والتجارة في إكوادور.

السيدة إسبينوزا (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية): يواجه العالم اليوم نزاعات ومخاطر جديدة لم يتمكن المجتمع الدولي من تسويتها إلى حد الآن. وهذه المخاطر توجد مناخاً من انعدام الأمن، وهو نقيض عالم السلم والاستقرار الذي نتطلع إليه جميعاً.

فالتهديدات التقليدية للأمن وما يرتبط بها من احتمال اندلاع حرب عالمية، نووية كانت أم تقليدية لم تزل. بل إن العكس هو الصحيح، إذ تضاعفت هذه التهديدات بتهديدات جديدة تعرض السلم العالمي للخطر.

لذلك ينبغي للدول أن تعمل معاً للتصدي للتحديات الجديدة التي يواجهها الأمن والسلم، مراعيةً تنوعها ونطاقها المتعدد الأبعاد. وسأذهب إلى حد أبعد لأؤكد أن ظهور تلك المخاطر الجديدة يفرض التزاماً على البلدان بمنع انتشار الأسلحة النووية بجميع فئاتها، وبالمضي قدماً أيضاً على نحو سريع ومتواصل لوضع برنامج شامل لنزع السلاح.

وإن ما يتعذر فهمه في حقبة تحقق فيها تقدم علمي وتكنولوجي ضخم في مجالات الحوسبة والروبوتيات والتكنولوجيا النانوية، فضلاً عن أكبر تراكم لرأس المال في تاريخ الإنسانية، هو عدم التمكن من إقامة عالم يسوده السلام والاستقرار وتتعايش فيه الثقافات والأديان المختلفة في عالمنا بشكل منسجم ومنصف وعادل.

وتعترف إكوادور بأن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الرئيسي للمفاوضات المتعددة الأطراف وتؤكد بالتالي مرة أخرى أن نظام تعدد الأطراف هو آلية أساسية لتعزيز نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، والسعي أيضاً لالتماس تعاون دولي فعال يتيح للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال أو التهديد باستعمال هذه الأسلحة ضدها، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٣/٦٠ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

وفي هذا السياق، ترى إكوادور أن العمل الذي أنجزته الجمعية العامة للأمم المتحدة للمساهمة في هذه العملية إيجابي للغاية وتؤكد من جديد أن ما يلزم في ظل السياق الدولي الراهن الذي يتميز باتخاذ عدد قليل من البلدان إجراءات من جانب واحد هو تعزيز النظام المتعدد الأطراف باعتباره الآلية الرئيسية لضمان السلم والأمن في العالم.

السيدة إسبينوزا (إكوادور)

وإكوادور بصفتها بلداً يدافع بشدة عن القانون الدولي وتسوية النزاعات تسوية سلمية، فإنها تدعم جميع الأعمال الرامية إلى منع نشوب نزاعات كما أنها تدعم الصكوك الدولية الهادفة إلى إزالة الأسلحة النووية إزالة كاملة. وتعترض كذلك على سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا السياق، تؤيد إكوادور الحوار الرامي إلى تعزيز نظام إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي وترحب بأية مبادرة تتخذ، أياً كان مصدرها، وسواءً كانت أحادية الجانب، أو إقليمية أو عالمية، لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

وصرحت إكوادور في عدد من المحافل بأنها تعترض على أية مبادرة أو إجراء يتخذ من جانب واحد، سواءً كان صريحاً أو مقدماً في شكل مبادرة جماعية، للجوء إلى اتخاذ تدابير بوليسية أو تدابير قمعية ضد دول أخرى، إذا لم تحظ تلك المبادرة أو ذلك الإجراء بتأييد الأمم المتحدة و لم تنطو على الاستعاضة عن آلية من آليات الأمم المتحدة أو قاعدة من قواعد القانون الدولي.

وفي هذا السياق، يعتبر بلدي أن برنامج العمل الذي وضع عام ٢٠٠٧ إنما هو برنامج متوازن وبرنامج يراعي عدداً من شواغل الدول الأعضاء في مجال نزع السلاح. فهذا البرنامج يعترف بانفتاح ومرونة عدد كبير من البلدان الحاضرة هنا إذ إنه يتناول بعض جوانب نزع السلاح بطريقة صريحة. ومع ذلك، يشاطر بلدي قلق المجتمع الدولي بشأن المأزق الذي يجد المؤتمر نفسه فيه لكونه لم يتمكن منذ عدة سنوات أو لم يفلح في اعتماد جدول أعمال، وهو ما حال دون توصله إلى اتخاذ تعهدات فعالة ومتعددة الأطراف تؤدي إلى نزع السلاح النووي، وإزالة أسلحة الدمار الشامل وتعزيز تدابير توطيد الشفافية والثقة المتبادلة.

وإكوادور، كبلد مدافع عن القانون الدولي، وبلد تعكس سياسته الخارجية التزامه الشديد بحظر جميع فئات أسلحة الدمار الشامل، يعتبر أنه يجب على مؤتمر نزع السلاح أن يلتزم بحظر استعمال الأسلحة النووية وذلك بوضع اتفاقية، وتأسيس نظام للشفافية في مجال الأسلحة وإحراز تقدم صوب بلوغ الهدف النهائي المتمثل في تدمير الترسانات النووية بشكل كامل.

ذلك أن مجرد وجود الأسلحة النووية إنما يمثل تهديداً لسلامة البشرية. ولذلك، تشكل الإزالة الكاملة لتلك الأسلحة الضمانة الوحيدة بعدم استعمالها أو التهديد باستعمالها. وفي هذا الصدد، تود إكوادور أن تصرح بأن الجهود الواجب بذلها لإبرام صك ملزم قانوناً وصك عالمي وغير مشروط يتناول الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ويجب أن تظل تشكل قضية ذات أولوية إلى حين إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة.

وأعتقد أن من المهم التشديد على أن إكوادور قد أثبتت منذ فترة طويلة دعمها في مجال نزع السلاح النووي لحظر الأسلحة النووية، إذ إنها كانت واحدة من البلدان الثلاثة التي دعمت جهود البرازيل لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية في عام ١٩٦٢. وبالمثل، كانت واحدة من البلدان الخمسة التي وقّعت في عام ١٩٦٣ على إعلان مشترك أبدت فيه نيتها بجعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية.

السيدة إسبينوزا (إكوادور)

ومنذ عام ١٩٦٩، يرد بلدي ضمن البلدان الموقعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تُعرف أيضاً بمعاهدة تلاتيلولكو ويسلّم بحق الدول في الدفاع عن نفسها وفي صون سيادتها. ويعتقد مع ذلك أن ما من حالة تبرر استعمال الأسلحة النووية.

وليست منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الوحيدة التي أسهمت إسهاماً كبيراً في هذا المجال. فهناك الآن العديد من المناطق الهامة الخالية من الأسلحة النووية، في جنوب المحيط الهادي وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا وآسيا الوسطى. ويدل ذلك على أنه يمكن بلوغ الأهداف المحددة لمؤتمر نزع السلاح بفضل العزم والإرادة.

ويشكل الخطر النووي تهديداً عالمياً، ولكن هناك تهديدات أخرى أيضاً ينبغي مواجهتها بطريقة واقعية وقد بذلت جهود للتصدي لها بطرق مختلفة. وعليه، ينبغي لهذا المؤتمر أن يعمل في مرحلة ما على تحديد الأرضية المشتركة ليتسنى له التصدي بشكل متضافر لآفات من أمثال الإرهاب، والاتجار غير المشروع بالأسلحة وبصفة عامة الجريمة عبر الوطنية حيث إن للأسلحة دوراً أساسياً فيها. وفي هذا السياق، يرى بلدي أن اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٨٩/٦١ يعتبر خطوة أساسية تمهد الطريق للتفاوض بشأن اتفاقية تتناول تجارة الأسلحة، ويدعو البلدان إلى المشاركة بنشاط في هذه المفاوضات.

وتعيد إكوادور تأكيد التزامها الشديد بهذه العمليات الهامة وقرارها المشاركة فيها بنشاط إلى جانب البلدان التي تشاطر نفس مبادئها ومواقفها. وعليه أود في الختام أن أشير إلى مواطن إكوادوري بارز من دعاة العمل الدولي، هو الدكتور لويس بوشانو، الذي طرح على العالم، بفضل نظرته الثاقبة وإحساسه بالقلق، قبل عقود من صدور ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، اقتراحه الجديد من أجل "نزع سلاح العقل". ونحن في حاجة اليوم كما كنّا وقتئذ، وربما أكثر من أي وقت مضى، إلى هذا النوع من نزع السلاح، الذي يكمن في روح البشر، وإرادتهم الحقيقية وأفئدتهم أكثر منه في الميزانيات أو الاقتراحات البلاغية الغامضة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر وزيرة خارجية إكوادور باسم مؤتمر نزع السلاح على حضورها بيننا اليوم، وعلى كلماتها الهامة ودعمها لفكرة ضرورة قيام هذا المؤتمر بإجراء عملية مفاوضات صريحة، وهي عملية تتمثل في تقديم إسهامات ملموسة في مجال نزع السلاح وغيره من المسائل ذات الصلة. وأشكرك من ثم على ما خصصتيه لنا من وقت وما أبديتيه من عزم وما قدمتيه من دعم للعمل الجاري هنا في هذا المؤتمر.

وسأعلق الآن جلسة مؤتمر نزع السلاح مؤقتاً لمدة خمس دقائق لأرافق مع الأمين العام للمؤتمر وزيرة خارجية إكوادور إلى خارج القاعة. وسنستأنف جلستنا بعد خمس دقائق لاستقبال نائب وزير خارجية فترويلا.

علقت الجلسة العامة الساعة ١٥/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٣٥

الرئيس (تكلم بالإسبانية): استؤنفت الجلسة العامة السابعة والخمسين بعد الألف لمؤتمر نزع السلاح. ويشرفني باسم المؤتمر أن أرحب بالمتكلم التالي، سعادة السيد خورخي فاليرو، نائب وزير خارجية

الرئيس

جمهورية فنـــزويلا البوليفارية. وقد قَدِم نائب الوزير خصيصاً إلى جنيف لمخاطبة هذا الاجتماع. وأود باسم مؤتمر نزع السلاح بأكمله أن أشكره على تكبده عناء هذا السفر الطويل من فنـــزويلا لما في ذلك من دليل على دعمه للمؤتمر. والكلمة لكم، يا سيدي.

السيد فاليرو (فنـــزويلا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، حضرات نواب مختلف بلدان العالم الموقرين، اسمحوا لي، باسم وزير خارجية جمهورية فنـــزويلا البوليفارية، أن أنقل إليكم تحيات الحكومـــة الـــتي يرأسها هوغو شافيز فرياس، وأنتم تتولون منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح لهذا الشهر.

ويولي بلدي أهمية قصوى لهذا المحفل، بالنظر إلى مسؤولياته الخاصة في التفاوض بشأن إبـــرام اتفاقـــات متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح.

ونجد أنفسنا في حالة دولية تتسم بالتعقُّد وعدم اليقين، وتتجلى للجميع التحديات والتهديدات التي تقف في طريق السلم والأمن وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب. فقد زالت الآمال التي نشأت بعد نهاية الحرب الباردة لإنشاء نظام دولي جديد قوامه احترام القانون الدولي، والتعاون والتضامن بنشوء حالات نزاع في مناطق مختلفة من العالم. وهذه التطورات التي حدثت في فترة ما بعد الحرب الباردة، وغيرهـــا مـــن الأحـــداث السياسية والعسكرية التي لا تقل خطورة عنها، مثل المواقف الأحادية والسلوك الإمبريالي اللذين ينالان من قواعد القانون الدولي، قد قلّصت من فرص التوصل إلى عالم يسوده السلم والعدل والتنمية.

وقد راود الأمل أنصار نظرية "نهاية التاريخ"، ممن هم في خدمة الإمبريالية، في فرض نموذج ليبرالي جديد على العالم، وهو طموح أحبطته الحقيقة الساطعة، المتجلية في حالات اختلال التوازن مثل انتشار الفقر والاستبعاد الاجتماعي، اللذين لا يمكن إخفاء أثرهما على تحقيق السلم والاستقرار في العالم.

والتخلي عما بدا كنموذج ساحق وجامح، وهو نموذج الرأسمالية المتوحشة، يفسح المجال أمام المعارضـــة الشعبية ومبادرات الاحتجاج الجديدة التي تطالب بالعدالة، واحترام حقوق الإنسان، ووضع حد للتهديد باستعمال القوة وتطبيق سيادة الشعوب وحقها في تقرير مصيرها تطبيقاً كاملاً.

وما انفك مؤتمر نزع السلاح يعاني من حالة جمود متطاولة منذ نهاية المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظـــر الشامل للتجارب النووية، قبل عقدٍ خلا.

وتجدد الحكومة البوليفارية تأكيد التزامها في هذا المحفل بنزع السلاح العام والكامـــل وبعـــدم انتـــشار الأسلحة النووية. وتعرب في هذا الصدد عن دعمها لمؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الاتفاقات في هذا المجال. وعليه، تدعو حكومة بلدي إلى بذل جهود مشتركة لإعادة تنشيط المؤتمر وإعطاء دفعة قوية لعمله.

السيد فاليرو (فنـــزويلا)

وبالنسبة إلى بلدي، تمثل إزالة أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية، أولوية وهـــدفاً حتميـــاً للعالم. وندعو المجتمع الدولي إلى معالجة هذه المسألة، بسبب ما يترتب على وجود هذه الأسلحة من مخاطر علـــى البشرية جمعاء.

ويجب على البلدان الحائزة للأسلحة النووية أن تنفذ الخطوات العملية الثلاث عشرة التي تمـــت الموافقـــة عليها في الوثيقة الختامية للمؤتمر السادس المعني بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي الوثيقة التي أكدت على ضرورة إجراء مفاوضات بحسن نية.

وجنباً إلى جنب مع هذه الجهود، يتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يقوم، في إطار البند ١ من جـــدول أعماله (المتعلق بنزع السلاح النووي) بإنشاء لجنة متخصصة تناط بها مهمة التفاوض على اتفـــاق يتعلـــق بهـــذا الموضوع وإبرامه.

وما نأسف له هو أن عدداً قليلاً من البلدان لا يزال يعرقل التنفيذ الفعلي لنزع السلاح النووي. وتـــؤثر هذه الحالة على مصداقية مؤتمر نزع السلاح أمام الرأي العام العالمي. وإنه لمن المنافي لقواعد الأخلاق أن تزداد كل يوم الموارد الهائلة التي تخصص لسباق التسلح هذا، فيما تتفاقم يومياً أيضاً الكوارث الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها شعوب العالم.

وتقع المسؤولية الكبرى على عاتق البلدان الحائزة للأسلحة النووية. فهي التي يتعين عليها اتخـــاذ التـــزام سياسي بالفعل للحد من الأسلحة النووية وإزالتها وفقاً للأحكام الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وبأقصى قدر من الاستهتار وبتطبيق معيار الكيل بمكيالين تتهم بعض البلدان التي نصبت نفسها كمدافعة عن عدم انتشار الأسلحة النووية، دولاً أخرى لعدم امتثالها المزعوم لالتزاماتها بموجب معاهـــدة عـــدم انتـــشار الأسلحة النووية.

هذا وتتمثل إحدى الدعائم الأساسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الحق في تطـــوير الطاقـــة النووية واستعمالها في الأغراض السلمية، ووجوب القيام بذلك بشكل شفاف وغير تمييزي.

إن تعزيز النُّهج التمييزية تجاه موضوع نزع السلاح يثير شعوراً بانعدام الثقة لدى الدول ويحـــول دون تحقيق تقدم ملحوظ في هذا المجال.

وتناشد حكومة الرئيس هوغو شافيس فريباس هذا المؤتمر الشروع في أسرع وقـــت ممكـــن في إجـــراء مفاوضات تؤدي إلى إبرام اتفاق دولي يحظر نشر الأسلحة النووية أو غيرها من النظم الحربية التي تهـــدد الـــسلم والأمن الدوليين.

إن مخاطر تسليح الفضاء الخارجي مخاطر تشكل مصدر قلق لبلدي، بسبب ما يمكن أن تخلفه مـــن آثـــار سلبية على السلم والأمن الدوليين.

السيد فاليرو (فنـــزويلا)

ومن الأمور الأساسية في نظر حكومة بلدي ضمان أن يكون الفضاء الخارجي مجالاً لمواصـــلة الأنـــشطة السلمية لما فيه خير شعوب العالم، لا ساحة للحرب.

ومن الأهمية بمكان بذل جهود لحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة لصنع الأسلحة النووية. وفي هـــذا السياق، تدعو فنـــزويلا إلى إجراء مفاوضات شفافة تساعد على وضع اتفاقية تحظر تلك الأنشطة.

والتفاوض على صك من هذا النوع يجب أن يشمل أحكاماً محددة للتحقق. وهذا هو ســـبب تعـــارض الاقتراح بإرجاء المفاوضات المتعلقة بآلية للتحقق إلى المرحلة الثانية مع الأهداف المتفق عليها خلال انعقاد الدورة الاستثنائية الأولى للأمم المتحدة المخصصة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨.

وإن حكومة بلدي تحذركم من التجربة السلبية التي ووجهت فيما يتعلـــق باتفاقيـــة حظـــر الأســـلحة البكتريولوجية، وهي اتفاقية تفتقر إلى آلية للتحقق. وترى حكومة بلدي أن الاتفاقية المقبلة بشأن المواد الانشطارية يجب أن تتضمن جميع المواد الانشطارية، بما فيها المخزونات.

ومن المواضيع التي تتسم بأهمية خاصة لجواز استعمال الأسلحة النووية ضد البلدان غير الحائزة لها.

ولا تستبعد مذاهب الردع غير المستحبة التي تروج لها بعض البلدان الحائزة للأسلحة النوويـــة إمكانيـــة استخدام تلك الأسلحة. ولذلك، يؤيد بلدي إجراء مفاوضات بشأن صك دولي ملزم تتعهد بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة لها.

وخلال انعقاد مؤتمر حركة عدم الانحياز في هافانا في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أيّد رؤساء الدول منح ضمانات الأمن السلبية للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية. وقد أيد بلدي هذه المبادرة.

ويحدونا الأمل في أن يتسنى إجراء مفاوضات بحسن نية في مؤتمر نزع السلاح هذا من أجل إبرام اتفـــاق بشأن ضمانات الأمن السلبية وفقاً للعناصر التي سبق وصفها. فالهدف من ذلك هو منع تهديد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية باستعمال تلك الأسلحة ضدها.

وتشكل تدابير بناء الثقة أداة مفيدة لتعزيز السلم والأمن الدوليين، على أن تكون الشفافية أحد مكوناتها الأساسية، في مجال الأسلحة التقليدية فيما يتصل أيضاً بأسلحة الدمار الشامل.

ويقر الإعلان بشأن الأمن في الأمريكتين الذي اعتُمد في مدينة المكسيك عام ٢٠٠٣ بأن لكل دولة الحق السيادي في تعيين أولويات أمنها الوطني وتحديد الاستراتيجيات والخطط والأعمال الكفيلة بالتصدي للتهديدات التي تتربص بأمنها، وفقاً لنظامها القانوني وباحترام القانون الدولي ومعايير ومبادئ ميثاق منظمة الدول الأمريكية وميثاق الأمم المتحدة احتراماً كاملاً.

السيد فاليرو (فنـــزويلا)

وتعيد حكومة بلدي التأكيد على أن التعاون بين الدول القائم على الاحترام اللامحدود لسيادة الدولة هو الذي يمكن أن يكفل بمفرده للمجتمع الدولي إمكانية إبرام اتفـــاق في مجـــال نـــزع الـــسلاح وعـــدم انتـــشار الأسلحة النووية.

وفرض نُهج متحيزة في مجال نزع السلاح النووي لا يسهم بأي شكل كان في الحوار والتعاون، وهمـــا عنصران أساسيان للتفاوض بشأن تدابير نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وأود أن أعيد تأكيد استعداد حكومة جمهورية فنـــزويلا البوليفارية للعمل بعزم وبالتضافر مع أعضاء هذا المؤتمر الآخرين بغية تحقيق نزع سلاح عام وكامل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً لكم سعادة نائب الوزير، على وجودكم بيننا اليـــوم وعلى البيان الذي ألقيتموه أمام مؤتمر نزع السلاح والذي يؤكد دعمكم السياسي للعمل الجاري في هذا المحفل. وسأعلق الآن الجلسة العامة لمدة خمس دقائق لأرافق مع الأمين العام للمؤتمر نائب الوزير خورخي فاليرو إلى خارج هذه القاعة، وسنستأنف الجلسة العامة بعد ذلك.

عُلقت الجلسة الساعة ١٥/٥٠ واستؤنفت الساعة ١٦/٠٠

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستعقد الجلسة العامة غـــداً الثلاثـــاء ١٣ آذار/مـــارس ٢٠٠٧، الساعة العاشرة صباحاً بالتحديد. وفي هذه الجلسة، ستلقي الشخصيات المرموقة التالية أسماؤها كلمة أمام المؤتمر: كولومبيا، د. فرنسيسكو سانتوس كالديرون، نائب الرئيس؛ لاتفيا، السيد أرتيس بابريكس، وزير الخارجيـــة؛ جمهورية إيران الإسلامية، السيد منوشهر متقي، وزير الخارجية؛ اليابان، السيد ماسايوشي هامادا، نائب وزيـــر الخارجية؛ بولندا، السيدة أنّا فوتيغا، وزيرة الخارجية؛ فييت نام السيد فام بينه منه، مساعد وزيـــر الخارجيـــة؛ وإيطاليا، السيد فيكتوريو كراكسي، وكيل وزارة الخارجية.

وقبل أن أرفع الجلسة، أود التذكير بأنه وفقاً للجدول الزمني للمؤتمر، سيجري بعد اختتام هذه الجلـــسة بخمس دقائق عقد جلسة غير رسمية تتناول البند ٤ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥

- - - - -